

احتكار التبغ في لبنان

بين الانتفاضات الفلاحية والاضرابات العمالية ١٩٣٠-١٩٧٣

علي حسين نعيم الوائلي

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

أقسام ميسان

المستخلص

ولتسليط الضوء على الاساليب الاحتكارية التي اتبعتها شركة حصر التبغ والتبناك في لبنان ضد المزارعين والعمال واهم الانتفاضات الفلاحية والاضرابات العمالية على ذلك الاحتكار في المرحلة اعلاه، حُددَ عنوان البحث بـ " احتكار التبغ في لبنان بين الانتفاضات الفلاحية والاضرابات العمالية ١٩٣٠-١٩٧٣ " .

وُحدت بداية البحث بالعام ١٩٣٠ مع صدور نظام جديد لاحتكار التبغ في لبنان، شرّعتْ ادارة الانتداب الفرنسي بعد انتهاء مدة الاتفاق المبرم مع الدولة العثمانية، وُختم البحث عام ١٩٧٣ كونه شهد انتفاضة فلاحية عنيفة ضد شركة حصر التبغ والتبناك، غيرت من واقع حال الفلاحين والعمال، وتحولت قضيتهم الى قضية وطنية بعد تلقيها الدعم الجماهيري الواسع من القوى التقدمية.

ازدهرت زراعة التبغ في لبنان وخاصة في المناطق الجنوبية منه، وشكلت موردا اقتصاديا مهما للمزارعين وللدولة اللبنانية على حد سواء، الا انها تدهورت حينما أخضعت للاحتكار من شركة حصر التبغ والتبناك الفرنسية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، بعد ان منحت الدولة العثمانية حق شراء وتصنيع وبيع التبغ في كافة الاراضي العثمانية للشركة الفرنسية حصرا .

وازداد تسلط الشركة على الفلاحين والعمال في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣)، واستمر في عهد الاستقلال ايضا، اذ قُيدت تلك الزراعة بشكل كبير بموجب قرارات مجحفة، ونتج عن هذا الاحتكار ردود افعال متباينة تجسدت بالانتفاضات الفلاحية والاضرابات العمالية المتكررة للمطالبة بالحقوق المشروعة، التي تتجدد مع صدور القوانين والانظمة الجائرة للشركة ابتداءً من عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٧٣، لكنها كانت دائما ما تواجه بالاستخفاف والقمع من الشركة مدعومة من السلطات الحكومية .

تمهيد :

الاحتكار الاجنبي لزراعة التبغ في لبنان حتى عام ١٩٣٠ :

شكلت الزراعة الركيزة الاقتصادية الاساسية في لبنان خلال عهد السيطرة العثمانية على بلاد الشام، وقد ساهمت ظروف عديدة بتدهور الانتاج الزراعي تارة وبازدهاره تارة اخرى، وذلك بحسب توجهات الادارة المحلية والاستقرار الامني للمنطقة بشكل عام (i). وشهدت زراعة التبغ في هضاب الجنوب اللبناني ازدهارا ملحوظا مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حتى وصل تبغ لبنان المُنتج في ساحل قنا والجبال المجاورة لصور الى الاسواق المصرية وبكميات كبيرة ، وبذلك شهدت المنطقة نموا اقتصاديا مضطردا في تلك الفترة نتيجة لتصديرها التبغ (ii).

بموازاة ذلك وسّع رأس المال الاحتكاري الغربي تغلغه في الدولة العثمانية، لاسيما في لبنان وسوريا وفلسطين التي كانت تحتل مركزا مهما في الاقتصاد العثماني، ولكي يصل الرأسماليون الغربيون الى هدفهم في السيطرة على الموارد الاقتصادية لبلدان الشرق، استغلوا ضعف الدولة العثمانية وتراجعها اقتصادياً، بعد ان استدانّت عشرات الملايين من الجنيهات، بضمانات اعطتها السلطنة للدائنين لتأمين اموالهم من خلال فرض نظام الاحتكار على بضعة موارد في الدولة ومنها التبغ، كوسيلة لتحصيل الديون التي ازدادت بتراكم الفوائد مع الوقت (iii). وبذلك تشكلت عام ١٨٧٤ (ادارة حصر الدخان العثمانية) التي نظمت شؤون زراعة التبغ في

سوريا ولبنان، وفي ٢٠ كانون الاول ١٨٨١ صدر المرسوم الشهير المعروف بـ (مرسوم محرم)، وقضى بدمج عدد من موارد الدولة بإدارة الديون العثمانية العمومية، وبموجب هذا المرسوم انتقل احتكار التبغ من يد الحكومة العثمانية الى يد الادارة المذكورة، وبعد عامين تشكلت لجنة للإشراف على الاحتكار الذي شمل (الملح والبارود والمشروبات الروحية)، وسُميت هذه اللجنة (لجنة الديون العمومية) وشمل احتكار التبغ بعض من اراضي لبنان لا سيما الاقضية الاربعة (الجنوب والبقاع وعمار وحاصبيا) واستثنى جبل لبنان او ما يعرف لبنان القديم التابع لمتصرفية (بعيدا)، وذلك عملا ببنود بروتكول عام ١٨٦٤ (iv). وفي عام ١٨٨٤ منحت الدولة العثمانية احتكار التبغ لشركة فرنسية لمدة (٣٠) عاما، يسمح للشركة في اثنائها ان تستثمر الامتياز المذكور، وتدفع لإدارة الديون وللحكومة العثمانية ايجارات سنوية تختلف قيمتها باختلاف مقادير الارباح الصافية(v).

حددت الشركة زراعة التبغ في مناطق معينة من جنوب لبنان، وذلك ليتسنى لها حصر الانتاج تسهيلا لمراقبة المساحات المزروعة من دون ترخيص، واصبح على كل مزارع يرغب بزراعة ارضه تبغاً الحصول على اذن من الشركة. وحسب نظامها الصادر عام ١٩٠٤ يتوجب على طالب الاذن ان يملك ارضا لا تقل مساحتها عن نصف دونم، واعطى هذا النظام للشركة حق الرقابة وشراء المحصول كاملا من الفلاح، سيما وان قوانين الشركة كانت تطال صغار المزارعين بينما كبار

قامت في لبنان حملة واسعة لإنقاذ البلاد من تعسف ادارة حصر التبغ، مطالبة بعدم تجديد الامتياز قبيل ان يحين موعد انتهاء المدة القانونية له في عام ١٩٢٩، وشملت حملة الضغط الشعبي الفلاحين والمستهلكين على حد سواء ووصل صدها الى مجلس النواب اللبناني^(xiii). اذ طرح نائب الجنوب يوسف الزين القضية في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ١١ كانون الاول ١٩٢٨، حينما وجه كلمة للحكومة قال فيها " في الوقت الذي تقوم الحكومة ورجالها ودوائرها في تنشيط الاصطياف في جبل لبنان، لأنه مورد اقتصادي، نراها مهملة لمورد اقتصادي اخر، وهو مورد الدخان .. فلا يستطيع المزارع ان يحمل مُجتناه حتى يكون عرضة للسلب القانوني المبني على امتياز الشركة الفاسد^(xiv) ". اما النائب فضل الفضل فوصف الشركة بالكابوس الثقيل على الفلاحين، مشيراً الى طلب اهالي صيدا وصور ومرجعيون من المجلس النيابي حماية الدخان الوطني^(xv).

وارضاءً للأصوات المطالبة بتعديل القيود التي فرضتها الشركة على المزارعين، تطرق رئيس الوزراء اللبناني اميل اده^(xvi) في بيانه الوزاري امام مجلس النواب في جلسة ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ لهذا الموضوع بالقول: " ان الحكومة ستفرغ جهودها لحل مسألة التبغ بما ينطبق على اماني البلاد .. وهي تحبذ نظاماً يبني على حرية زراعة الدخان وحرية صناعته والاتجار به .."، ووعد النواب بان حكومته ستشرع بذلك بمساعدة المندوب السامي الفرنسي، الا ان الحكومة استقالت دون ان يتغير من

الملاكين والمتنفذين لهم حظوة عندها، فضلاً عن ذلك فان التوظيف في الشركة كان حكراً على ابناء المتنفذين لاستخدامهم كأداة تنفيذية ورقابية لاستغلال الفلاحين^(vi).

بعد مرور ثلاثين عاماً على الامتياز انتهت المدة القانونية له في ١٤ نيسان ١٩١٤، لكن الدولة العثمانية وادارة الديون جددت للشركة مدة (١٥) عاماً اخرى بسبب حروب البلقان^(vii)، وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى دخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا في تشرين الثاني ١٩١٤^(viii)، وبعد توقف الحرب في نهاية عام ١٩١٨ ودخول جيوش الحلفاء الى بلاد الشام وطرد العثمانيين منها، استمر امتياز الشركة الفرنسية في سوريا ولبنان سيما انهما وقعا تحت الانتداب الفرنسي^(ix).

هذا الواقع لم يُغيّر من طبيعة العلاقة بين ادارة حصر التبغ والمزارعين، اذ ان معاهدة لوزان^(x) تضمنت بنوداً تقضي بتقييد البلدان المنفصلة عن الدولة العثمانية بالاتفاقات التي اقرتها هذه الدولة قبل تشرين الاول عام ١٩١٨. وبناءً على ذلك اعتبرت فرنسا التجديد الذي تم لامتياز الشركة في نيسان ١٩١٤ مبرماً، رغم انه لم يحظ بالتوقيع النهائي من الدولة العثمانية^(xi) واستمر احتكارها لزراعة التبغ في كافة انحاء الاراضي العثمانية حتى اذار ١٩٢٥، اذ حدثت التصفية بين الطرفين التركي والفرنسي وحصرت الشركة اعمالها في سوريا ولبنان^(xii).

اولاً : موقف الفلاحين من الاحتكار بين عامي

١٩٣٥ - ١٩٣٠

بعدها يسمح له ببيعه على التجار بموجب تصريح رسمي. الا ان الحال لن يستمر على هذا المنوال بعد ان خفضت المفوضية الفرنسية الرسوم المفروضة على الدخان الاجنبي والتي الحقت ضررا كبيرا بالأسعار حتى هوت من (١٠٠) الى (٢٥) قرش لكل أقة^(xxv) من التبغ^(xxvi).

الامر الذي ادى الى عودة شكوى المزارعين مرة اخرى من خلال نواب المجلس النيابي، بضرورة حماية منتجاتهم من مزاحمة المنتجات الاجنبية للدخان اللبناني. وطرح النائب فضل الفضل في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٦ كانون الاول ١٩٣٠ سؤالا استفهاميا على الحكومة قائلا " هل فكرت الحكومة في حماية دخان البلاد؟ وما هي الوسائل التي سوف تتخذها؟ .. ارجو منها ان تدخل مع المفوضية العليا في مفاوضات تصل بها الى النتيجة المرغوبة .. " ، وطالب برفع الضرائب على الدخان الاجنبي؛ وذلك لان تخفيض الرسوم على المنتجات الاجنبية اضر بالإنتاج الوطني^(xxvii).

على الرغم من تطبيق نظام البندول من منتصف عام ١٩٣٠ حتى مطلع عام ١٩٣٥ والذي اعطى حرية اكثر للفلاح في زراعة وتسويق محصوله، الا ان السلطات الفرنسية المنتدبة في لبنان حبذت العودة الى نظام الحصر السابق لإشباع منافعها الخاصة، فأقدمت على اغراق السوق بالمنتج الاجنبي بعد رفع الضرائب عنه، مما اضر بالنتائج المحلي ويأتي ذلك في سياق الضغط على الفلاحين بالعودة الى النظام القديم .

واقع الحال شيئا^(xvii). فيما عرج خلفه او غست باشا اديب^(xviii) في بيانه الوزاري الى ذات الموضوع في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٥ نيسان ١٩٣٠ قائلا " تحقيقا لأمنية البلاد تختار الحكومة الحاضرة النظام القاضي بحرية الزراعة والصناعة والتجارة للتبغ والتبناك ومنتجاتهما المصنوعة مع اخضاعها لاصول البندول^(xix)، ولما كانت الدول الاخرى المشمولة بنظام الانتداب قد وافقت على هذا النظام نفسه، فالقانون المختص به سيوضع بالاشتراك معها ثم يعرض على مجلس النواب .."^(xx).

طبقا لذلك ومع ازدياد نقمة المزارعين وارتفاع شكواهم ضد الشركة اضطر المفوض السامي الفرنسي ديميان دي مارتيل (Damien. de Martel)^(xxi) الى عدم تجديد الامتياز للشركة، واستبدل نظام الحصر بنظام البندول وفق القرار الصادر في ٣٠ ايار ١٩٣٠^(xxii)، وكان النظام الجديد يعتمد على استيفاء رسم حكومي بموجب ملصقات توضع على علب التبغ التي تطرحها المعامل في الاسواق^(xxiii)، مما اتاح حرية زراعة التبغ وتجارته وصناعته، تحت قيود ذات صفة ادارية، وأعتد هذا النظام حتى عام ١٩٣٥^(xxiv).

على الرغم من ان النظام الجديد اباح حرية زراعة التبغ، الا انه فرض على المزارع اعلام السلطات خطيا عن نوع التبغ الذي يروم زراعته ومكان ومساحة الارض بحيث لا ينبغي ان تقل عن (٥٠٠) متر مربع. وكذلك عن مقدار محصوله من التبغ بالكيلو غرام في تشرين الاول من كل عام، ويلتزم بعدم نقل المحصول قبل اطلاع مندوب الشركة عليه

بيروت ودمشق وبكفيا وجبيل والبترون وجبل عامل، وكانت الانتفاضة في الأخير من أشدها واشملها^(xxxii). ومما زاد الطين بله في صيدا وجبل عامل تعيين سلطات الانتداب لضابط فرنسي يدعى بتشكوف (Petchkov) مستشاراً، والذي اتخذ اجراءات ظالمة بحق مزارعي التبغ^(xxxiii). وفي ظل موجة الاستنكار حصل الصدام الاول في مطلع نيسان ١٩٣٦ بين اهالي بنت جبيل وقوات الامن على اثر منع المزارعين من زراعة المساحات التي اعتادوا على زراعتها قبل القرار وتقييدهم بمساحة محددة^(xxxiv)، قتل في المواجهات ثلاثة من الاهالي وسقط عدد من الجرحى فيما اعتقل اخرون من رجال البلدة. وعلى اثر ذلك عقد مؤتمر شعبي في بلدة (الطيبة) في ١٤ نيسان ١٩٣٦ في دار احد وجهاء الجنوب النائب احمد الاسعد وبحضور النائب عادل عسييران وهو من وجهاء صيدا البارزين، وعدد غير من اهالي الجنوب اللبناني ولخص الحاضرون مطالبهم، بضرورة الافراج عن المعتقلين، واعداد النظر في تحديد مساحات الارض الصالحة لزراعة التبغ، وتأليف لجنة مشتركة لبحث القضية مع مسؤولي الشركة والحكومة، وتعويض اهالي الضحايا^(xxxv).

قابلت الحكومة هذا العمل باعتقال عادل عسييران واخرين وعدته محرضاً للفلاحين، وسيق الى سجن الرمل في بيروت^(xxxvi)، مما عقد المشهد اكثر وخرجت التظاهرات الاحتجاجية ضد السلطة الحاكمة مطالبة بإطلاق سراح عسييران ورفاقه^(xxxvii).

استغلت المفوضية الفرنسية المساوي الناجمة من الزراعة غير المقيدة، والاسواق المتخمة بالتبغ نتيجة الفوضى في تصريف الانتاج، وخاصة عند صغار المزارعين الذي يستعجلون في بيع مواسمهم باي ثمن؛ لتفادي فوائد المرابين حتى قررت العودة الى نظام الحصر القديم^(xxviii).

فاصدر المفوض السامي دي مارتيل (Damien de Martel) في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥ قراراً حمل الرقم (LR-١٦)^(xxix)، تم بموجبه احتكار التبغ والتبناك من جديد سمي بنظام المونوبول (Monopoly)، وبذلك اخضع التبغ في لبنان وسوريا لنظام الحصر الكامل للزراعة والصناعة والتجارة عن طريق شركة مساهمة محدودة سميت (الادارة اللبنانية السورية ذات المنفعة المشتركة لابتكار التبغ والتبناك)^(xxx)، وكانت الشركة برأس مال فرنسي وانكليزي مع بعض المساهمين اللبنانيين والسوريين من اصحاب المعامل، وحددت الاتفاقية الجديدة بمدة ٢٥ عاماً تنتهي في عام ١٩٦٠، بشرط ان تكون الخمس عشرة عاماً الاولى تجريبية تنتهي عام ١٩٥٠، اما المدة الباقية مرهونة بموافقة البرلمان، وفي حال رفضه تتحول ممتلكات الشركة الى الحكومة اللبنانية بشروط محددة^(xxxi).

ثانياً : الاضرابات الفلاحية والعمالية ضد الاحتكار : ١٩٣٥ - ١٩٦٠ :

لم يمر تشريع الاحتكار الجديد دون ضجة شعبية ونيابية وصحفية، فقد كانت ردة الفعل على القرار عنيفة على كافة الاصعدة، وما ان اذيع بيان العودة الى نظام الحصر، حتى اندلعت الاضرابات فشملت

دون تفريق بين طوائفهم وحد موقفهم بالتنديد بسياسة الشركة، ففي ٥ ايار ١٩٣٧ تلقت المفوضية الفرنسية في جبل عامل برقية من رؤساء الاديان^(xli)، يحتجون على ادارة حصر التبغ ونظامها الاحتكاري، وقد جاء فيها " نُظِم احتكار التبغ بواسطة الرأسماليين الفرنسيين، وفرض على لبنان بواسطة عملاء مستفيدين من الانتداب فانتزع من الشعب اخر مورد له مما دفعه لليأس والانتفاضة، باسم رعيتنا وباسمنا نُطالب بالغانه"^(xlii).

جاء رد حكومة الانتداب سلبياً على مطالب الشعب اللبناني، اذ اصدر المفوض السامي دي مارتيل في ١٦ تموز ١٩٣٧ تعديلا على القرار السابق- الصادر عام ١٩٣٥- بشكل ضيق على المزارعين وزاد من احتكار الشركة لهم وكان من ابرز مواده : على المزارع تسجيل اسمه مع المساحة المرخصة للزراعة عند دائرة المالية قبل ١٥ كانون الثاني من كل عام، يعاقب بحرمانه من الزراعة لمدة عام او اكثر كل من زرع التبغ بدون ترخيص، او تأخر في تسليم المحصول الى المستودع عن المدة المحددة من الشركة، او نقل المحصول بدون ترخيص، او عند ابدائه مقاومة ما لمأموري الاحتكار^(xliii)، وغير ذلك من القوانين الجائرة. وبالفعل رُج بعض الفلاحين المخالفين في السجون بسبب مخالفاتهم لقانون الشركة وطالب بعض النواب حكومة ايوب ثابت بالتدخل وانهاء استعباد الفلاحين^(xliv). وتابع النائب يوسف الزين هذا الموضوع في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٥ اذار ١٩٣٨، وحذر الحكومة من مغبة تمادي الشركة، وناشدها بتحرير المزارع من

اخذت هذه الحوادث صداها تحت قبة مجلس النواب اللبناني في جلسة ٢٤ نيسان ١٩٣٦، تطرق نائب جبل لبنان ميشال زكور الى فساد نظام الحصر الجديد مبينا مساوئه وتساءل، " كيف مرر هذا النظام بدون موافقة مجلس النواب؟ وماهي الفائدة التي جنتها البلاد منه؟ وهل يجوز حرمان المزارعين المعدمين من مورد رزقهم الوحيد؟"، و اشار الى فشله الواضح بعد مرور سنة من العمل به، اذ كان سببا لمعارضة الفلاحين والعمال الذي اصبحوا عاطلين بسبب هذا النظام وقوانينه الجائرة والتي لا يبررها سوى جشع الشركة. و اضاف قائلا " لا يمكننا ان نخفي ان سوء التفاهم قد ظهر جليا بين لبنان وفرنسا بسبب المونوبول، وكانت حوادث لبنان الجنوبي الدامية والمؤسفة مستندة الى الاستياء من معاملة المونوبول في هضم حقوق المزارعين في ظل نظامه .." وعده لا يصلح لتطوير الزراعة في لبنان بل جلب الضرر للمزارع^(xxxviii)، وشاطر النائب فريد الخازن زميله بدم اجراءات الشركة وعدها اداة لتجويع الفلاحين. وكان رد الحكومة على لسان رئيسها ايوب ثابت^(xxxix)، بانها بحثت الموضوعات المتعلقة بزراعة التبغ والمشاكل الناجمة عن تطبيق النظام الجديد مع المفوض السامي الفرنسي، وانه بصدد دراسته وتقديم الحلول المرضية للمزارعين وللشركة^(xl).

وتجدر الاشارة الى ان تلك المرحلة من تاريخ لبنان المعاصر قد شهدت انقساما شديدا بين اللبنانيين حول مسألة الكيان اللبناني، لكن استغلال شركة حصر التبغ والتبناك (الريجي) للمزارعين وللعمال

وشهدت لبنان تطورات سياسية وعسكرية متسارعة على الصعيد الداخلي ابان الحرب العالمية الثانية، اذ انتصرت ارادة القوى الاستقلالية في تشرين الثاني ١٩٤٣ بمساعدة بريطانيا ، الامر الذي ادى الى استقلال لبنان في ٢٢ من العام نفسه⁽ⁱ⁾، وفي عهد الاستقلال استمرت شركة حصر التبغ في نهجها السابق، كما لم يسلم المزارعون ولا زراعة التبغ من ظلم الاقطاع وازلامه، وكانت المطالب تواجه بالقمع المفرط. تلك المأساة صورها الامام موسى الصدر⁽ⁱⁱ⁾ بدقة بقوله " مزارع التبغ هو بائع المحاصيل الوحيد في العالم الذي لا يحق له ان يتكلم، تفرض عليه الكمية والنوعية، والسعر وتتحكم فيه الريجي وتحقره، وتصنّفه بدل ان تصنف التبغ لكي يلجأ الى المقصود، اما اذا طالب بحقه دون وساطة فجزاؤه الطرد والحرمان وفي بعض الحالات الرصاص.." ⁽ⁱⁱⁱ⁾. تلك الظروف مجتمعة القت بظلالها السلبية على تطور ونمو زراعة التبغ وصناعة وتجارته في لبنان ، كما ان ادارة حصر التبغ عرقلت التوسع في زراعته واستمرت باحتكار المنتج خوفا من التهريب الذي يسهم في منافسة شركات اخرى لمنتجاتها في الاسواق، مما ادى الى انخفاض الانتاج بشكل ملحوظ في سنوات الحرب العالمية الثانية، لاسيما في السنوات الاولى من الحرب ⁽ⁱⁱⁱ⁾، وكما موضح في الجدول ادناه :

السنة	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
التبغ	٤٣٠٧	١٦٨٠	١٠٩	٢٤٣
بالك	٢	٩	٣	٥٣	..

الاحتكار الذي فرض عليه بقوانين ظالمة حرّمته زراعة ارضه المؤهلة للزراعة ^(xiv) .

يبدو ان صغار المزارعين استغلوا من ادارة حصر التبغ والتبناك استغلالا بشعاً في ظل غياب تام للتنظيم النقابي او الرقابة الحكومية على ممارسات الشركة، وبهذا فان ادارة حصر التبغ والتبناك (الريجي) كانت تعمل دولة داخل دولة وسلطتها على الفلاح اعظم شانا من اية سلطة اخرى .

وفي السياق ذاته فان عمال شركة التبغ شاطروا الفلاحين في حجم الظلم والحيث الواقع عليهم، فقد سرحت الشركة اعداد كبيرة منهم بين عامي (١٩٣٦-١٩٣٧) تزامنا مع انتفاضة الفلاحين ولم تعطهم تعويضا مجزيا مقابل خدماتهم^(xlv)، وبعد التدخل والمناشآت المتكررة من بعض السياسيين والنواب اعادت قسم منهم فقط واستبدلت اخرين بعمال جدد. واثيرت هذه المسألة في المجلس النيابي وقدم النواب اقتراحا للحكومة نص على اسراعها بتشكيل لجنة من ثلاثة نواب لدراسة مسألة عمال معامل التبغ بصورة خاصة والعمال العاطلين عن العمل بشكل عام وايجاد الحلول السريعة لمشاكلهم ^(xlvii). الا ان اللجنة الثلاثية لم تتوصل الى نتائج ايجابية حتى دخلت المنطقة والعالم في اتون حرب عالمية جديدة .

اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ في ظل تزايد المطالبة باستقلال لبنان وعودة الدستور الذي علّقه سلطات الانتداب الفرنسي، وكذلك المطالبة بتحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة الامتيازات الأجنبية^(xlviii) لاسيما حصر التبغ والتبناك^(xlix).

الحكم اعلاه ، كان دافعا لعمال وموظفي شركة حصر التبغ للمطالبة بتطبيقه عليهم (iv) .

ووفقا لتلك المعطيات هدد عمال الشركة في مطلع حزيران ١٩٤٦ بالقيام بإعلان الاضراب العام، في حال عدم استجابة الشركة لمطالبهم والتي انصبت على زيادة الراتب والتنشيت في الوظيفة ،وعندما لم تلق مطالبهم اذناً صاغية بدأ الاضراب رسميا في ١١ حزيران ١٩٤٦ ،تزامناً مع نقل وابعاد الموظفين المُنظَّمين للإضراب من فرع الشركة في بيروت الى فرعها في طرابلس بهدف اضعاف الحركة، غير ان الاضراب واصل الضغوط على الشركة لمدة اسبوعين متتاليين، مما اضطر مديرها الى مقابلة نائب رئيس الوزراء ووزير الاشغال العامة بالوكالة ووزير الداخلية اللبنانيين في ٢٥ حزيران ١٩٤٦ ،وبعد الاجتماع بالمسؤولين ادعى مدير الشركة ان مجلس ادارتها بصدد دراسة وتنفيذ مطالب المُحتجين في القريب العاجل وتسوية جميع مشاكلهم. ونظرا لعدم جدية الادارة واستخدامها طرق التسوية والمماطلة اقدم العمال على احتلال مبنى الشركة ومخازنها ونظّموا انفسهم في لجنتين تنسيقيتين لإدارة الاضراب، الاولى اختصت بالعمال من الرجال، والاخرى اختصت بالعاملات من النساء (vi) . وفي ٢٧ حزيران منع العمال الغاضبين شاحنات الشركة من نقل السجائر الى الاسواق ، ما أدى الى مواجهات دامية بينهم وبين قوات الشرطة التي انتشرت في مركز الاضراب في منطقتي مار مخايل وفرن الشباك، وكان اولى الضحايا عاملة تبلغ من العمر (١٨) عاما فارقت الحياة بعد اصابتها

يلو					
التن	١٧٣٢	١٤١٦	٤٩٨	٤٩٥	١٢٤٩
باك	٥٩	٤٤	٢٩	٢٦	٨٠
بالك					
يلو					

انخفاض معدل الانتاج للتبغ والتبناك خلال الحرب العالمية الثانية (liv)

ان انخفاض الانتاج يؤثر بشكل مباشر على حركة معامل تصنيع التبغ التابعة للشركة ،مما ادى الى تسريح بعض العمال والاجراء اليوميين مع عدم منح العمال الدائمين زيادة في الرواتب، وتفجر الموقف في شهر شباط عام ١٩٤٥ ،اذ اضرب عمال شركة التبغ مطالبين تعديل رواتبهم، وبتأسيس نقابة تنتظر في مشاكل العمال مع ارباب المصانع. تزامن ذلك مع سعي الحركة العمالية والنقابية الى توحيد صفوفها في ظل تصاعد الحركات الاحتجاجية التي كانت في اغلبها، تطالب بزيادة الاجور وتقليص ساعات العمل ،وشهد منتصف عام ١٩٤٥ اضراباً هو الاطول في تاريخ الحركة العمالية في لبنان، اذ امتد لحوالي اربعة اشهر (من تموز حتى تشرين الثاني من العام نفسه)،وهو اضراب عمال معمل الانسجة الصوفية. تبعه عام ١٩٤٦ موجه من الاضرابات العامة منها : اضراب موظفي شركة الكهرباء بهدف زيادة الاجور والتعويضات العائلية ،سرعان ما حصل احد موظفي الشركة على حكم قضائي قضى بدفع زيادة على رواتب الموظفين.

الى الحكومة المركزية في بيروت لحمايتهم وتحسين اوضاعهم ، وابرز تلك المطالب دار حول تحديد سقف رخصة المساحة المرخص بزراعتها، والقضاء على الاقطاع المقنع الذي يمارسه كبار المتنفذين^(Ixi) . مما دعا نائب الشوف اميل البستاني الى التطرق لهذا الموضوع في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨ ، متهما الحكومة بالتواطؤ مع كبار الملاكين ومنحهم رخص غير قانونية ، فانكر وزير المالية تلك التهم وعدها في اطار التسقيط السياسي للحكومة^(Ixii) . وطالب النائب جان حرب في جلسة ٣ تشرين الثاني ١٩٥٩ الحكومة بتوسيع مساحات زراعة التبغ قائلا " لسوء حظ الاهالي فان المساحات الموزعة عليهم في الجنوب لا تكفي لإعاشة العائلات التي لا مورد لها سوى الزراعة"^(Ixiii) . فجاء رد الحكومة على لسان رئيس وزرائها " ان هناك اسبابا تمنع الحكومة ان تتوسع في اعطاء المساحات لزراعة التبغ"^(Ixiv) وذلك يتعلق بإمكانيات التصريف .. واذ زاد الانتاج اختل ميزان الاسعار ، فيكون ذلك ضررا على المزارعين"^(Ixv) . وطالب نائب بنت جبيل عبدالله الغطيمي وزير الزراعة بزيادة اسعار التبغ، بعد ان حددته الشركة عام ١٩٦٣ ب (٤,٥٠) ليرة للكيلو غرام الواحد، وعَدَ ذلك لا يتناسب مع مجهودات الفلاحين، الذين يعملون (١٤) شهرا متواصلة حتى تكتمل عملية زراعة وتسويق المحصول، وحَمَل الوزارة مسؤولية عدم متابعة اعمال الشركة واستخفافها بمزارعي الجنوب^(Ixvi) . وفي جلسة كانون الثاني ١٩٦٥ اكد النائب نهاد بويز ضرورة رفع السعر الى (٧) ليرات على اقل تقدير،

بطلق ناري في الراس، فضلا عن (٢٧) جريحا من العمال واعتقال (٩) اخرين^(Ivii)، مقابل اصابة (٥) من رجال الشرطة بجروح مختلفة^(Iviii) . وبعد كل هذه التضحيات التي قدمها العمال اضطروا العودة الى العمل تحت ضغط العوز والحاجة المادية، فضلا عن تسوية جزءا يسيرا من طلباتهم^(lix) .

ان تعامل الحكومة اللبنانية، المبني على استخدام القوة المفرطة ضد المضربين من العمال ، يؤشر بشكل واضح تواطؤها مع شركة ادارة حصر التبغ والتبناك ، بعد ان التقت المصالح الحكومية التي تسيرها الطبقة الارستقراطية الحاكمة في لبنان مع مصالح الرأسمالية الاجنبية المسيطرة على ادارة الشركة ، واصبح العمال كحال الفلاحين يكابدون التعسف والظلم منها على حد سواء .

لم يتغير واقع العمال في ظل تلك الاضرابات التي تنطلق بين الحين والآخر، وفي المدة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٠ " كان يوجد في السجون وبصورة دائمة عددا من العمال لا يقل عن (٥٠) معتقلا اعتقلوا نتيجة المظاهرات الاحتجاجية " . وشهدت الاعوام ١٩٥٠-١٩٥١ اكثر من سبعة اضرابات بعضها احتجاجا على الصرف التعسفي والجماعي واغلبها يهدف الى زيادة الاجور بالنسبة للعاملين^(Ix) .

ثالثا : الاضرابات الفلاحية والعمالية ضد الاحتكار : ١٩٦٠ - ١٩٧٣ :

نتيجة للعلاقة المعقدة بين الفلاحين وادارة حصر التبغ والتبناك، دائما ما تطفح المشاكل بين الطرفين فيلجأ الاهالي الى نواب مناطقهم لإيصال اصواتهم

تحقيق الضمان الاجتماعي، بالسعي لتعديل قانون العمل ووضع تشريع عمالي يتناسب مع تطور العصر ويحفظ للعمال والاجراء حقوقهم (lxxii) بتأمين الضمانات الكافية لهم ولعوائلهم (lxxiii).

ونتيجة لعدم انصاف العمال واستمرار استغلالهم من ادارة شركة حصر التبغ شهد عام ١٩٦٥ اضراباً عمالياً كبيراً استمر (١٥) يوماً، وركز على ذات المطالب التي دائماً ما ينادي بها العمال، وهي تحسين الاجور وظروف العمل، الا انهم تعرضوا الى حملة قمعية واسعة على يد قوى الامن اللبناني، وردت الشركة على الاضراب بتسريح عشرات العمال ممن اعتبرتهم (المحرضين) على الاضراب (lxxiv).

وتعرض نائب قضاء النبطية عبداللطيف الزين في مجلس النواب الى قضية صرف عمال شركة التبغ، و اشار الى برقيات المناشدة الواردة من العمال الى ادارة المجلس يطلبون فيها التدخل لدى الشركة لإعادتهم الى العمل، ووجه كلمته الى وزير المالية قائلاً " ان شركة حصر التبغ لها حسناتها ولها سيئاتها.. ولكن ارجو من معالي الوزير ان لا تصيح ادارة الشركة مجالاً لاستثمار الاحزاب والانصار .." (lxxv).

تلك الكلمات هي اشارة واضحة بان الحكومة والشركة تستخدم التوظيف لكسب الانصار فتُسرح بعض العمال المحسوبين على جهة ما وتقرب اخرين، بحسب مصلحتها المرتبطة بالمسؤولين والمتنفذين .

وعده عملاً وطنياً وانسانياً منصفاً ، ولا يُلحق ضرراً بخزينة الدولة او ادارة حصر التبغ (lxxvii)، وانما يعطي المزارع حقه المشروع (lxxviii).

وبالفعل قفز السعر نهاية عام ١٩٦٥ الى (٨) ليرات للكيلو غرام الواحد من التبغ متأثراً بظروف السوق، الا ان ادارة حصر التبغ دفعت للفلاحين (٣) ليرات للكيلو كمتوسط سعر بين الصنف الاول والصنف الرديء، وعللت ذلك بحجج مختلفة منها عدم جودة النوعية . وعدّ نائب الجنوب عبد اللطيف بيضون هذا الاجراء سرقة من الادارة الشركة على مرأى ومسمع من الحكومة، التي لا تحرك ساكناً في سبيل انصاف اهل الحق (lxxix). وحث نائب صور جعفر شرف الدين رئيس الوزراء اللبناني على ضرورة مفاحة الشركة والزامها باشتراك عضو من الفلاحين في لجنة الشراء المكلفة بشراء المحاصيل، وتخمين الاسعار بصورة مطابقة لجودة المحصول (lxx).

وبالعودة الى قضايا العمال، يرى الباحثون ان ازمات لبنان المتكررة رغم طابعها السياسي الظاهر، فإنها تخفي في العمق ازمة بنيوية اقتصادية اجتماعية عانى منها سكان مناطق جنوب لبنان على وجه الخصوص، الامر الذي دفع الرئيس اللبناني فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) الى ان "يقرن العدالة الاجتماعية بالتنمية"، وسعى لتحسين ظروف العمل بالنسبة للفلاحين في الارياف والطبقة العاملة في المدن (lxxi). ولفت نائب قضاء كسروان لويس ابو شرف نظر الحكومة الى هذا الجانب منذ عام ١٩٦١، وحثها على ان تضع من أولويات عملها

الحد المسموح به لزراعة التبغ بموجب الرخص الرسمية الممنوحة للمزارعين (lxxix).

وبالفعل اقدمت الشركة على تنفيذ ما وعدت به في صباح ١٩ تموز ١٩٦٨، اذ وصل الى بلدة عيترون عشرات العمال التابعين لشركة التبغ لإتلاف المحاصيل غير المرخصة تحميمهم قوة امنية زادت على (١٠٠) شرطي. ووقف الفلاحين بوجه عمال الشركة ومن يحميمهم بحزم ومنعواهم من اتلاف المزروعات، وحطمت الجماهير الغاضبة (lxxx) سيارات الشرطة، وقامت القوة برمي الرصاص بكثافة على الفلاحين وذويهم فتصدوا لها بالحجارة والعصي وقطعوا طريق العودة على المهاجمين، وتحت تأثير ضغط المزارعين وتجمع اهالي القرى المجاورة طلب قائد القوة التفاوض، واشترط الاهالي انسحاب الشرطة من مناطقهم وعدم اتلاف محاصيلهم، ووعدوا بإنهاء المشكلة حال وقف اتلاف التبغ، فأجيب طلبهم على مضض من الضابط المكلف بقيادة الحملة (lxxxi). ومع انتهاء الامر بهذا الحال الا ان الحكومة اللبنانية اعتقلت مجموعة من الفلاحين واقتادتهم الى السجون بتهمة الاعتداء على القوات الامنية وتحطيم عجلاتها، وصدرت بحق المعتقلين احكام خفيفة بالسجن تراوحت بين (٧ الى ٦٠) يوما (lxxxii).

بعد احداث بلدة عيترون وبهدف تنظيم زراعة التبغ وحصر الاراضي المخصصة لتلك الزراعة، اصدرت الحكومة مرسوما يحمل الرقم (١٠٩٥٧) في تشرين الاول ١٩٦٨، والذي حدد التوزيع الجغرافي والمساحات المراد زراعتها، بالإضافة

وبعد كثرة المناشدات والتدخلات السياسية والنقابية اعادت الشركة جزء من العمال المسرحين ولكن لأماكن فرضتها عليهم ضمن فروع الشركة الأخرى (lxxvi).

كثف النواب في مطلع عام ١٩٦٦ الحاحهم على الحكومة بأهمية ايلاء عناية خاصة بالنقابات العمالية والنقابيين تماشيا مع متطلبات العصر، وسن القوانين التي تنظم علاقة ارباب المصانع بالعمالين لديها، ووضع الحلول المناسبة لحل مشاكل العمال وتجنب اللجوء للعنف الذي استخدم ضد عدة اضرابات مطلبية في انحاء لبنان المختلفة، تلك الاضرابات التي شلت انتاج شركات متعددة، ومنها اضرابات عمال شركة التبغ الذين قوبلوا بالقمع والتكيل مرات عديدة بمجرد المطالبة بالحقوق المسلوبة (lxxvii). ولم يكن الفلاحين في تلك المدة بمنأى من استغلال الشركة التي قابلها المزارعين بالانتفاضات المستمرة، فبعد نكبة حزيران ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لبعض اراضي الجنوب اللبناني، زادت القرى الامامية المواجه للشريط الحدودي من زراعة التبغ بشكل مضاعف، خصوصا الاراضي غير المرخصة لزراعة هذا المحصول، مستغلة الوضع السياسي المرتبك الذي خلفته الحرب، فضلا عن ذلك حضي المزارعون بدعم الحزب الشيوعي المناصر لقضاياهم بعد تراجع المد القومي (lxxviii)، في الوقت ذاته كانت شركة حصر التبغ تهدد الفلاحين على لسان عملائها المنتشرون في الجنوب بانها ستنتف كل موسم الدخان الذي سيحل نضوجه في نهاية عام ١٩٦٨، وذلك لوجود مخالفات قانونية بالتجاوز على

مزارعي التبغ في الجنوب من اهالي النبطية، كما استجابت القوى التقدمية في المنطقة للتظاهرة واعلنت تأييدها المطلق للمزارعين، واقدمت الجموع على احتلال مبنى الشركة في النبطية مطالبين بزيادة (٢٠%) على اسعار منتجاتهم، لا سيما وان الشركة تأخذ التبغ من الفلاح بمتوسط سعر لا يتجاوز الـ (٥) ليرات للكيلو غرام الواحد في حين انها تبيعه بعد التصنيع بمبلغ (٤٨-٦٠) ليرة (lxxxvi). وحاصرت قوى الامن الداخلي والجيش المبنى وبداخله (٨٣) معتصما ومنعت عنهم الماء والطعام، وفي اليوم التالي وصلت امام المبنى تظاهرة ضخمة للمطالبة برفع الحصار عن المحتجزين داخل البناية، الا ان الشرطة اطلقت النيران بكثافة على الجموع فقتل على الفور اثنان من المزارعين واصيب اخرين، وفرقت التظاهرة المطلبية السلمية بقوة السلاح بأمر من وزير الداخلية، واعتقل جميع المعتصمين في البناية واقتيدوا الى ثكنة الجيش في النبطية (lxxxvii).

ناقش مجلس النواب اللبناني تطور قضية إضراب مزارعي التبغ وما نتج عنه، باحثا في الأسباب والحلول في جلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، فتكلم رئيس الوزراء صائب سلام (lxxxviii) وأوجز أساس المشكلة وملابساتها، مذكرا بأهمية حفظ النظام وان لا يعطى الحق بالتجاوز على القانون بحجة كفالة الدستور للتظاهرات السلمية، وعد التصرف بهذا الشكل تخريبا (lxxxix). فيما وصف نائبا الجنوب عادل عسيران وفريد سرحال، ما حدث في النبطية بـ"المجزرة المروعة" التي لا يمكن السكوت عنها، وطالبا الحكومة بكشف المسبب الحقيقي لها (xc).

الى انواع البذور المسموح بزراعتها، ونصت (المادة الرابعة) من المرسوم ان تقدم ادارة الشركة كل عام تقريرا الى وزير المالية مشفوعا بالدراسات التفصيلية واحصاءات بالمساحات المرخصة، التي من خلالها تضع الحكومة خطة لتغطية الاستهلاك المحلي ومعرفة كمية التصدير (lxxxiii).

وشهد مطلع السبعينات حراكا منظما للمزارعين، اذ دفع زيادة ضغط الشركة وعملائها من كبار الملاكين والسماسة بلجنة المزارعين النقابية في النبطية الى اصدار بياناً في كانون الثاني ١٩٧١، دعت فيه المزارعين الى التعاون من اجل انتزاع المطالب المشروعة، وعدت كل مالك رخصة عضوا في النقابة، واكدت في بيانها على رفع الحد الأدنى للأسعار الى (٥) او (٦) ليرات على الاقل للأصناف الجيدة، والغاء صنف (عديم الفائدة) الذي طالما استخدمته الشركة لسرقة الفلاح، وإعطاء المزارع سلفة مالية بفائدة رمزية ومدته بالخبرة والاسمدة، وتوزيع الرخص على المحرومين (lxxxiv).

لكن السياسة المناهضة لمطالب المزارعين دفعتهم الى متابعة نضالهم عن طريق تكثف اجتماعاتهم، فعدوا مؤتمرا في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٣ في جنوب لبنان، وطالبو الحكومة بإنهاء عهد الاحتكار والتخلص من الوسطاء الذين يكبدون الفلاحين خسائر مضاعفة، وقد امهل المزارعون ادارة حصر التبغ (١٠) ايام لتنفيذ مطالبهم، على ان يتظاهروا مرة اخرى في حال عدم سماع صوتهم (lxxxv).

وبانقضاء المهلة المحددة انطلقت التظاهرة السلمية في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٣ شارك فيها

بالخفاء على سلب الحقوق، وطالب الحكومة بالتعويض الفوري لذوي الضحايا^(xcv).

وكان جواب رئيس الوزراء " ان الحكومة لم تقم المتظاهرين، وقوات الامن مسؤولة عن حفظ النظام.. " وانتقد النواب لتحريضهم الفلاحين وخاطبهم، قائلا " تحرضون المزارعين، ثم تنادوا باستقرار هذا البلد كفاكم تحريضا، كفاكم تخريبا.."^(xcvi).

في ضوء تلك الخلفية يبدو ان الحكومة سعت بجدية الى قمع التظاهرات السلمية لمزارعي الجنوب الكادحين بحجة حفظ الامن والنظام، وهذا ما افصح عنه رئيس الوزراء صائب سلام علنا وبدون تحفظ، وعلى العكس من ذلك فان اكثرية نواب المجلس الذين رفعوا راية الدفاع عن حقوق المزارعين، كان جلهم من نواب الجنوب اللبناني امثال عادل عسيران وفريد سرحال وعبد اللطيف الزين وعلي الخليل، وعلى الرغم من عدالة ومشروعية مطالب الفلاحين، الا ان الحكومة لم تتخذ قرارا بإنصافهم .

ومنذ اليوم الاول لحادثة قتل المزارعين في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٣ تحول مركز الاعتصام (شركة التبغ في النبطية) الى محج لمئات الهيئات والروابط العمالية والطلابية والشعبية وتحولت قضية مزارعي التبغ الى قضية وطنية عامة، فدعت الاحزاب والقوى الوطنية الجماهير الى التظاهر والاحتجاج ضد الاجراءات الحكومية التعسفية، وانطلقت تظاهرة كبيرة في بيروت شارك فيها زهاء (٢٠) الف متظاهر كان على رأسهم كمال جنبلاط ونائب صيدا معروف سعد. وفي يوم ٢ شباط خرجت

وتساءل النائب الدرزي كمال جنبلاط " لماذا الحكومة لا تجلس مع فريق من المزارعين وتنتظر في طلباتهم؟ ولماذا تستهدف الجنوب عادة..؟ "، كما أشار إلى ان الحكومة تعاني من عجز تام أمام التظاهرات المستمرة طالما انها لا تضع الحلول المرضية للمحتجين^(xci). فرد عليه رئيس الوزراء بقسوة متهما إياه بإثارة الشارع وتأليب المواطنين ضد الدولة، وحذره من خطورة اللعب بأحاسيس الناس. وانتقد النائب نجاح واكيم رئيس الوزراء وعاب عليه وصف المتظاهرين بـ "المخربين" ، وتساءل " هل المزارع الذي يطالب بحقه في زيادة سعر محصوله من التبغ مخربا في نظركم..؟ " واعتقد ان الحكومة سائرة في طريق قمع الحريات، وحذرها من غضب الجماهير بعد ما استشرى البؤس والتشرد والفقر^(xcii). وطالب النائب عبد المجيد الرفاعي من الحكومة احترام واجبها نحو المواطنين وخصوصا مزارعي التبغ، وان تقرر معايير ثابتة للأسعار وتفرض تعويضا مجزيا للمتضررين، وبذلك تمتص غضب الشارع^(xciii). وأوضح النائب علي الخليل ان مزارعي التبغ طالبوا الشركة بزيادة الأسعار لكنها فاجأتهم بتخفيضها، ونصح الحكومة ان لا تعتمد الى شد الحبل في الوقت الذي يستفحل فيه الغلاء ويتمادى فيه العدو الإسرائيلي في الجنوب، وتساءل " اين هي الحرية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ونحن نعدم المتظاهرين رمينا بالرصاص؟ "^(xciv). واتهم النائب عبد اللطيف الزين الحكومة بالخداع والمراوغة وإنها تنادي ظاهريا بشرعية الحقوق وقدسسية المطالب ولكنها تعمل

تظاهرة اخرى في النبطية ضمت زهاء (١٠) الاف متظاهر يتقدمها شخصيات وطنية ودينية. ونتيجة لضغط المحتجين المتواصل اضطرت شركة حصر التبغ والتبناك في اذار ١٩٧٣ الى رفع اسعار التبغ الى (٢٠%) ، وافرجت الحكومة عن كافة المعتقلين (xcvii)

الخاتمة

من خلال متابعة قضية احتكار التبغ ضمن المدة موضوعة البحث، يمكن تشخيص بعض النقاط الاتية :

١- شكلت زراعة التبغ موردا مهما لمزارعي الجنوب اللبناني، ولخزينة الدولة اللبنانية، واخضعت هذه الزراعة في عهد الدولة العثمانية للاحتكار غير المباشر بواسطة شركة فرنسية منذ عام ١٨٨٤، الا انه وبعد الانتداب الفرنسي على لبنان عام ١٩٢٠ سيطرة ادارة حصر التبغ والتبناك، بموجب قرارات المندوب السامي الفرنسي بشكل مباشر على زراعة وصناعة وتجارة التبغ، اذ اوكلت للشركة مهام الاشراف والمراقبة ومسح الاراضي المزروعة، ومتابعة الرخص الممنوحة للفلاحين واستلام محاصيلهم .

٢- تعرض العاملين في هذه الزراعة (الفلاحين والعمال) الى الاستغلال الكبير تحت مرأى ومسمع الحكومات اللبنانية المتعاقبة، لاسيما المزارعين الذين تعرضوا الى احتكار مزدوج من الشركة والزعامات والاقطاعات العائلية وكبار الملاكين، ونشأت على هامش علاقة اولئك المتنفذين فئة من الخبراء المكلفين بتخمين الاسعار الذين كانوا ادوات نهب للفلاحين.

٣- نتج عن الاحتكار وتسلب الشركة على الفلاحين والعمال ردود افعال متباينة

دفعت تلك الاحداث الفلاحين والعمال الى الاسراع بالانضمام الى الاتحادات الفلاحية والنقابات العمالية لتوحيد اصواتهم، وجاء باكورة هذا الانضمام في نيسان ١٩٧٣ اذ أسس اتحاد مزارعي التبغ في صيدا وعقد مؤتمره الاول في ١٥ نيسان وحضره (١٦٤) مندوبا، وأسس اتحاد فلاحى اخر في محافظة البقاع في ذات الوقت (xcviii). وبذلك انطلقت مرحلة جديدة اتحدت فيه جهود القوى الشعبية من عمال وفلاحين ومناصريهم وأجبرت الشركة على تغيير نهجها وادارتها من ادارة احتكارية الى ادارة ذات منفعة عامة مشتركة لحصر التبغ والتبناك (xcix).

لاشك ان الماسي التي عاشها الفلاحين والعمال باستغلال شركة حصر التبغ لهم منذ دخولها الى لبنان، وخاصة في سنوات سلطة الانتداب الفرنسي واصدارها قرارات باحتكار تلك الزراعة، واستغلال عمال الشركة تحت ظروف عمل سيئة، جعل الطرفين (المزارعين والعمال) يسارعون في توحيد نضالهم ضدها وضد اعوانها من الساسة والمتنفذين، بالانضواء تحت رعاية الاتحادات الفلاحية والنقابات العمالية، وتوج مسعاها في مطلع السبعينات بتحقيق جزءا مهما من مطالبهم الحقّة .

(iv) صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، مطبعة بروج، ٢٠١٣، ص٣٢١؛ بدر الدين السباعي، اضاء على الرأسمال الاجنبي في سوريا ١٨٥٠ - ١٩٥٨، دار الجماهير، دمشق، ١٩٦٧، ص٤٢.

(v) احمد حسين عبد، نوار حسين مصطفى، النشاط التجاري الفرنسي في القدس، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ١٥، مج٥، ٢٠١٣، ص٢٩٢؛ محمد همام زيادة، تاريخ التبغ في سوريا، جريدة صور، ١٠ حزيران ٢٠١٨.

www.suwar-magazine.org

(vi) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص١٢؛ احمد حسين عبد، نوار حسين مصطفى، المصدر السابق، ص٢٩٢.

(vii) محمد همام زيادة، المصدر السابق.

(viii) يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد ال عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤، ص١٦٧-١٦٨.

(ix) محمد همام زيادة، المصدر السابق.

(x) معاهدة لوزان: وقعت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ في سويسرا تم على اثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حالياً) في الدولة العثمانية، وذلك بإبطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات الحلفاء والجمعية الوطنية العليا في تركيا، اقرت المعاهدة اعتراف دولي بجمهورية تركيا الحديثة التي ورثت محل الإمبراطورية العثمانية. للتفاصيل ينظر: خضير مظلوم فرحان البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، مطبعة الضياء، النجف الاشرف، ٢٠٠٩، ص١٩٣-١٩٤.

(xi) مصطفى بزي، المصدر السابق، ص٩١.

(xii) المصدر نفسه، ص٩١.

(xiii) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص١٥.

(xiv) م. م. ن. دور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٣) المنعقدة في ١١ كانون الاول ١٩٢٨، ص٧٤.

(١٥) م. م. ن. دور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٤) المنعقدة في ١٩ كانون الاول ١٩٢٨، ص١٣٠.

(١٦) اميل اده: (١٨٨٤-١٩٤٩): ولد في دمشق، درس الحقوق في فرنسا فنال شهادة الدكتوراه، عُيّن رئيساً للوزراء عام (١٩٢٩-١٩٣٠)، واسبس الكتلة الوطنية عام ١٩٣٥، اصبح رئيساً للجمهورية (١٩٣٦-١٩٣٩)، وعُيّن من قبل الفرنسيين رئيساً

تجسدت بالانتفاضات والاضرابات المتتالية للمطالبة بالحقوق المسلوقة، والتي جوبهت بقمع حكومي مفرط، ومن الملاحظ تجدد الاحتجاجات مع صدور القوانين والانظمة الجائرة للشركة خصوصاً ضمن المدة المحصورة بين عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٧٣.

٤- اتضح ان الفلاحين هم الشريحة الأكثر عرضة للابتزاز، اذا ما قورنت بشريحة العمال، فنرى شكاواهم تتكرر الى ممثليهم من اعضاء مجلس النواب ضد الشركة على امل اوصول صوتهم الى الحكومة سالكين الطرق السلمية تارة، وتجدهم يلجؤون الى العنف والانتفاضات تارة اخرى.

٥- ادى تعسف الشركة ضد الفلاحين والعمال الى دفعهم بالانضمام الى الاتحادات الفلاحية والنقابات العمالية، لتوحيد مساعيهم ضد احتكار الشركة، والتي توجت في مطلع سبعينات القرن الماضي بتحقيق جزءا مهما من حقوقهم المهذورة بعد ان تلقوا الدعم الجماهيري الواسع من القوى اليسارية والتقدمية آنذاك.

هوامش البحث:

(١) علي عبد المنعم شعيب، مطالب جبل عامل (الوحدة المساواة في لبنان الكبير ١٩٣٦-١٩٥٠، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧، ص١١.

(ii) الياس صالح، اثار الحقب في لاذقية العرب، مجلة التراث العربي، العدد ٢٢، ٢٠١٣، ص٦٠.

(iii) مصطفى بزي، زراعة التبغ في لبنان، مجلة العرفان، العددان (١ و ٢)، المجلد ٧٩، ١٩٩٥، ص٨٩.

المرقم (٧١٧٨) والمؤرخ في ١ آب ١٩٣٣، الوثيقة (١٨) ص ١٣٣.

(xxii) علي عبد المنعم شعيب، المصدر السابق، ص ١٥.

(xxiii) همام زيادة، المصدر السابق.

(xxiv) مصطفى بزي، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٢٥) الإقّة : تعادل (١٢٨٢) غرام في سوريا وتختلف من بلد

لآخر ، ففي مصر مثلاً تعادل (١٢٤٨) غرام. ينظر

www.almaany.com قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات

والمجالات

(xxvi) علي عبد المنعم شعيب ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٢٧) م . م . ن ، الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني

، محضر الجلسة (٢٥) المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٠

ص ١١٠ .

(xxviii) علي عبد المنعم شعيب ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(xxix) للاطلاع على تفاصيل القرار الذي ضم (٩٥) مادة مفصلة

بشكل دقيق . ينظر : الموقع الرسمي للهيئة المركزية للرقابة

والتفتيش (الجمهورية العربية السورية) ،

www.casi.gov.

(xxx) الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد ٣٨٤٨ ، ١ كانون الثاني

١٩٤١ ، ص ٧٦٩١-٧٦٩٢ ؛ محمد همام زيادة ، المصدر السابق .

(xxxi) محمد حسن خليفه ، العلاقات اللبنانية – السورية بين الاقتصاد

والسياسة ، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص

٥٨ ؛ مصطفى بزي ، المصدر السابق ، ص ٩٩-١٠٠ .

(xxxii) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

(xxxiii) جريدة النهار ، العدد ٧٨٦ ، ٦ نيسان ١٩٣٦ .

(xxxiv) ووصف نائب البقاع محمد أمين قزوع حالة تضيق الشركة

على الفلاحين ، بالقول " كنا نزرع عشرين قرية تبغ ، فابدلوا

بعشرين دونم " . وقال النائب خليل ابي اللمع " كان المتن يزرع

(٢٠٠) دونم قيده الشركة بزرعة (٦٠) دونم فقط . ينظر : م.م.ن

الدور التشريعي الثالث ، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة (٢) ،

المنعقدة في ٢٤ نيسان ١٩٣٦ ، ص ١١٣ .

(٢٥) نزار الزين ، جبل عامل في ربع قرن ١٩١٣-١٩٣٨ ،

مطبعة الوفاق ، صيدا ١٩٣٨ ، ص ٨٨-٨٩ ؛ جريدة النهار

، العدد ٧٩٣ ، ١٥ نيسان ١٩٣٦ .

(xxxvi) جريدة النهار ، العدد ٧٩٤ ، ١٦ نيسان ١٩٣٦ .

(xxxvii) جريدة النهار ، العدد ٧٩٦ ، ١٨ نيسان ١٩٣٦ .

للجمهورية في أزمة تشرين الثاني ١٩٤٣ ، ابعده من الاعمال الحكومية بعد انتهاء الازمة واعتقل ، أفرج عنه الرئيس بشارة الخوري ، توفي عام ١٩٤٩ . ينظر : وليد عوض ، اصحاب الفخامة رؤساء لبنان ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ١١٩ .

(١٧) م . م . ن . الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٤) المنعقدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ص ٣ ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤ ، مج ١ ، (١٩٢٦-١٩٦٦) ، اعداد وتحقيق يوسف قرما خوري ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦ .

(١٨) أوغست اديب باشا : سياسي لبناني ينتمي الى الطائفة المارونية ، عيّن أميناً عاماً للدولة عام ١٩٢٤ ، وشكل حكومتين في عهد الانتداب الفرنسي ، الاولى بين عامي (١٩٢٦-١٩٢٧) ، وشكل الثانية بين عامي (١٩٣٠-١٩٣٢) . ينظر : جريدة لسان الحال ، العدد ١٠٠٢٢ ، ٣ ايار ١٩٢٧ ؛ ماجد ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ (التآليف – الثقة – الاستقالة) ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١٧ ، ٢٦ .

(١٩) البندول : هو نظام احتكاري طبقته الادارة الفرنسية في سوريا ولبنان على زراعة وصناعة وتجارة التبغ بين عامي (١٩٣٠ – ١٩٣٥) ، يعتمد استيفاء رسوم محددة على التبغ . ينظر : قاسم رضا مقبل ، مواقف صيدا الوطنية والقومية بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٣ ، رسالة ماجستير ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٩ .

(٢٠) م . م . ن . الدور التشريعي الثاني ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٤) المنعقدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ص ٣ ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤ ، المصدر السابق ، ص ٥٧-٥٨ .

(٢١) دميان دي مارتيل (Damien de Martel) : سياسي فرنسي ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٨ ، عيّن ملحفاً في مكتب رئيس الوزراء الفرنسي ، ورفقي إلى وظيفة سكرتير ثالث عام ١٩٠٦ ، عيّن ملحفاً سياسياً وتجارياً في مكتب رئيس الوزراء الفرنسي ، كلف بأعمال السكرتير الأول في بكين عام ١٩١٣ ، ثم سفيراً لفرنسا في طوكيو عام ١٩٢٠ ، ثم مفوضاً سامياً لفرنسا في سوريا ولبنان بدلاً من الجنرال هنري بونسو . ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف (٧٣١ ، ٣١) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٣ .
 (٥٠) كميل شمعون ، مراحل الاستقلال لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية ، ط٢ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٩-١٠ .
 (٥١) السيد موسى الصدر (١٩٢٨-١٩٧٨) : احد رجال الدين الشيعة ، ولد في مدينة (قم) إيرانية ، تخرج عام ١٩٥٦ حاملاً شهادة في العلوم الفقهية ، عاد إلى لبنان عام ١٩٦٠ ، وفي العام ١٩٦٩ أنشأ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وانتُخب رئيساً له ، ومن مؤسسي الحركة الاجتماعية بالمشاركة مع المطران الكاثوليكي غريغوار حداد عام ١٩٦٠ ، فقد في ليبيا أثناء زيارته لها . ينظر : هاني عبيد زيباري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب (جامعة البصرة) ، ٢٠٠٥ ؛ عدنان فحص ، الإمام موسى الصدر السيرة والفكر ١٩٦٩-١٩٧٥ ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٧ .
 (٥٢) كلمة رئيس مجلس النواب اللبناني في مهرجان التبغ السنوي ١٣ اب ١٩٩٩ .

www.nabihberry.com

(٥٣) بطرس لبكي ، المصدر السابق ، ص ٥ .
 (٥٤) المصدر نفسه ، ص ٥ .
 (٥٥) وليد ضو ، الحركة النقابية والعمالية في لبنان تاريخ من النضالات والانتصارات ، الحوار المتمدن ، العدد ٦٢٠٦ ، ٢٠ نيسان ٢٠١٩ .

www.ahewar.org

(^{vi}) مالك حسن ابي صعب ، النساء المناضلات في امة هشة ، ط١ ، منشورات جامعة سيراكيوز ، نيويورك ، ٢٠١٠ ، ص ٧٠ ؛ جريدة الديار ، العدد ١٠٩٩ ، ٢٧ حزيران ١٩٤٦ .
 (٥٧) بينما نشرت جريدة الديار اللبنانية حصيلة اخرى للصدّامات بالقول " ادت حصيلة قمع تظاهرات عمال الريجي الى مصرع فتاة واصابة (١٣) عاملاً بجروح " ، مع ذكر اسمائهم . ينظر : جريدة الديار ، العدد ١١٠١ ، ٢٩ حزيران ١٩٤٦ .
 (^{viii}) الياس البوارى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩-٢٢٠ .
 (^{ix}) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .
 (^x) وليد ضو ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣٨) م.م.ن الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٢) ، المنعقدة في ٢٤ نيسان ١٩٣٦ ، ص ١١٢ .
 (xxxix) ايوب ثابت (١٨٧٤-١٩٤٧) : سياسي وطبيب لبناني من الطائفة البروتستانتية، حصل على مقعد نيابي عام ١٩٢٧، عيّن وزيراً للداخلية عام ١٩٢٨ في حكومة بشارة الخوري، تولى رئاسة الوزراء من (٣٠ كانون الاول ١٩٣٦ إلى ٥ كانون الاول ١٩٣٧) ، تولى منصب رئاسة الجمهورية من (١٨ اذار عام ١٩٤٣ الى ٢١ تموز ١٩٤٣) . ينظر : وليد عوض ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .
 (٤٠) م. م. ن. الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٢) ، المنعقدة في ٢٤ نيسان ١٩٣٦ ، ص ١١٢ .
 (٤١) الموقعون على البرقية هم : المطران الماروني بولس المعوشي مطران صور، وميشال نوفل كاهن ارثوذكسي ، ويوحنا زوروب رئيس الديانة البروتستانتية، اما عن الشيعة، حسين نور الدين، عبد المطلب مرتضى ، محسن علي شراره ، هاشم شرف الدين ، جعفر الحكيم ، علي بزي ، صدر الدين الحسيني . ينظر : علي عبد المنعم شعيب ، المصدر السابق ، ص ١٨ .
 (٤٢) المصدر نفسه ، ص ١٨ .
 (٤٣) الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد ٣٤٨٨ ، ١٣ ايلول ١٩٣٧ ، ص ١٤٩٨-١٤٩٩ .
 (٤٤) م. م. ن. الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٥) ، ١٧ كانون الاول ١٩٣٧ ، ص ٢٣١ .
 (٤٥) م. م. ن. الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (١) ، المنعقدة في ٢٥ اذار ١٩٣٨ ، ص ٤٥٥ .
 (٤٦) الياس البوارى ، تاريخ الحركة النقابية والعمالية في لبنان ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٢١٩ .
 (٤٧) م.م.ن الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٧) ، المنعقدة في ١٢ كانون الاول ١٩٣٦ ، ص ١٣١ .
 (٤٨) بعد خضوع سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي قررت ادارة الانتداب انشاء ادارة اقتصادية موحدة للدولتين خاضعة بشكل مباشر للمفوضية السامية في بيروت وذلك عبر ما عرف ب (المجلس الاعلى للمصالح المشتركة) ، وضم : (١) ادارة الجمارك ، (٢) مصرف سوريا ولبنان ، (٣) ادارة حصر التبغ والتبناك . للمزيد ينظر : بطرس لبكي ، الاوضاع الاقتصادية في لبنان خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد ٨٨ ، نيسان ٢٠١٤ ، ص ٣ .

(lxxv) م.م. ن. دور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٩)، المنعقدة في ٨ اذار ١٩٦٥، ص ١٠٩٩-١١٠٠.

(lxxvi) وليد ضو، المصدر السابق، ص ٥.

(lxxvii) م.م.ن. دور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٩)، المنعقدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٦، ص ١٩٧٨.

(lxxviii) حسين بعلبكي، من نضال مزارعي التبغ في الجنوب (انتفاضة اهالي عيترون ١٩٦٨)، مجلة بدايات، العدد ١١، نيسان ٢٠١٥، ص ١٠٤؛ احمد العاروري، بعض من تاريخ تبغ جبل عامل، ٤ ايلول ٢٠١٨ www.babelwad.com

(lxxix) حسين بعلبكي، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(lxxx) اشترك في الانتفاضة ضد القوة المهاجمة حوالي ١٠ الالاف شخص، وهم من ابناء القرى المجاورة برجالهم ونسائهم وابنائهم مستخدمين العصي والحجارة فاضطرت القوة المهاجمة لطلب التفاوض بعد تدخل نائب المنطقة ابراهيم شعيتو. ينظر المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(lxxxi) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(lxxxii) المصدر نفسه، ص ١١٠-١٠٩.

(lxxxiii) ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨-١٩٧٥، مكتبة السائح، طرابلس ٢٠٠٥، ص ٢١٣-٢١٤.

(lxxxiv) جريدة النداء، العدد ٢٦٥٧، ٢٩ كانون الثاني ١٩٧١.

(lxxxv) جريدة النهار، العدد ١١٦٤٣، ١٣ كانون الثاني ١٩٧٣.

(lxxxvi) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٩٥.

(٨٧) هاني فحص، لحظات من سيرة انتفاضة التبغ (الجزء الثاني)، النهار (ارشيف)، ٢٦ تشرين الاول ٢٠١٨. www.annahar.com

(٨٨) صائب سلام (١٩٥٥-٢٠٠٢): سياسي لبناني من الطائفة السنية، ولد في بيروت وتلقى علومه فيها، انتخب نائباً عن بيروت في الدورات (١٩٤٣، ١٩٥١، ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢)، واستمر نائباً بحكم قوانين التمديد حتى عام ١٩٩٢، عين وزيراً للداخلية عام ١٩٤٦، ورئيساً لمجلس الوزراء للأعوام (١٩٥٣، ١٩٥٣، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٧٠، ١٩٧٢). ينظر: حسين حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان

(٦١) احمد خواجه، كيف ساهم التبغ في تشكيل الذاكرة الجمعية لجنوب لبنان، مجلة صوت فلسطين www.ultrasawt.com

(lxi) م.م.ن. دور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة (٨)، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(lxiii) م.م.ن. دور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٣)، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٩، ص ٢٥.

(lxiv) كان عدد الرخص الممنوحة لزراعة التبغ عام ١٩٥٩، (١٤٣٢١) رخصة والمساحات المزروعة (٢٩٥٠٠) دونم، وصل انتاجها الى (٣٧٠٠٠٠٠) كغم من التبغ. ينظر: طليح كمال حمدان، تطور البنية المجتمعية في الجنوب اللبناني بين ١٩٤٣-١٩٧٥، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٧٧.

(lxv) م.م.ن. دور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٣)، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٩، ص ٢٧.

(lxvi) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(lxvii) كانت ادارة حصر التبغ ترصد خزينة الدولة ما يقارب (٣٥) الف ليرة لبنانية سنويا، لذلك فان انتهاء عملها في لبنان ليس بالأمر اليسير على الحكومة. ينظر: م.م.ن. دور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول محضر الجلسة (١٢)، المنعقدة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٥، ص ٥٠٣.

(lxviii) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المصدر السابق، ٧٢٩.

(lxix) م.م.ن. دور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٩)، ٨ ايار ١٩٦٥، ص ١٠٧١.

(lxx) م.م.ن. دور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة (٢)، المنعقدة في ١٧ اب ١٩٦٥، ص ١٣٢١.

(lxxi) طليح كمال حمدان، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(lxxii) في عام ١٩٦١ جرى تسريح اعداد كبيرة من العمال من بعض الشركات كردة فعل على تزايد مطالباتهم بتصحيح الاجور. للمزيد ينظر: وليد ضو، المصدر السابق، ص ٤.

(lxxiii) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٦٦٧؛ م.م.ن. دور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٢)، ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١، ص ١٤.

(lxxiv) وليد ضو، المصدر السابق، ص ٥.

- ٣- م . م . ن . دور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٤) المنعقدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ .
- ٤- م . م . ن . دور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٢٥) المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٠ .
- ٥- م . م . ن . دور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٢)، المنعقدة في ٢٤ نيسان ١٩٣٦ .
- ٦- م . م . ن . دور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٧)، المنعقدة في ١٢ كانون الاول ١٩٣٦ .
- ٧- م . م . ن . دور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٥)، ١٧ كانون الاول ١٩٣٧ .
- ٨- م . م . ن . دور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (١)، المنعقدة في ٢٥ اذار ١٩٣٨ .
- ٩- م . م . ن . دور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة (٨)، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨ .
- ١٠- م . م . ن . دور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٣)، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٩ .
- ١١- م . م . ن . دور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٢)، ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١ .
- ١٢- م . م . ن . دور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول محضر الجلسة (١٢)، المنعقدة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٥ .
- ١٣- م . م . ن . دور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٩)، المنعقدة في ٨ اذار ١٩٦٥ .
- ١٤- م . م . ن . دور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٩)، ٨ ايار ١٩٦٥ .
- ١٥- م . م . ن . دور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الثاني، محضر الجلسة (٢)، المنعقدة في ١٧ اب ١٩٦٥ .
- ١٦- م . م . ن . دور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة (٩)، المنعقدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٦ .

- ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية - ابن رشد - جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٤٥ .
- (٨٩) م . م . ن . دور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة (٣) المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، ص ٩٧٢-٩٧٤ .
- (٩٠) المصدر نفسه، ص ٩٧٦ .
- (٩١) المصدر نفسه، ص ٩٧٩ .
- (٩٢) المصدر نفسه، ص ٩٨٩ .
- (٩٣) المصدر نفسه، ص ٩٩١ .
- (٩٤) المصدر نفسه، ص ٩٩٤ .
- (٩٥) م . م . ن . دور التشريعي الثالث عشر، العقد الاستثنائي الاول، محضر الجلسة (٣) المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، ص ٩٩٧-٩٩٩ .
- (٩٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠٠ .
- (xcvii) فؤاد المقدم، شهادتي، المدن، ٢٣ ايار ٢٠١٨ .
- www.almodon.com .
- (xcviii) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص ٢٩٦ .
- (٩٩) كلمة رئيس مجلس النواب اللبناني (نبيه بري) في مهرجان التبغ السنوي في ١٣ اب ١٩٩٩ .

www.nabihberry.com

قائمة المصادر

اولا : الوثائق

أ- الوثائق غير المنشورة :

- ١- د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي، الملف (٧٣١، ٣١)، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (٧١٧٨) والمؤرخ في ١ آب ١٩٣٣، الوثيقة (١٨) .
- ب- الوثائق المنشورة :
- ١- م . م . ن . دور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٣) المنعقدة في ١١ كانون الاول ١٩٢٨ .
- ٢- م . م . ن . دور التشريعي الاول، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (٤) المنعقدة في ١٩ كانون الاول ١٩٢٨ .

- ٧- علي عبد المنعم شعيب ، مطالب جبل عامل (الوحدة المساواة في لبنان الكبير ١٩٠٠-١٩٣٦ ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ٨- فواز طرابلسي ، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- ٩- كميل شمعون ، مراحل الاستقلال لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية ، ط٢ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- ١٠- ليلي رعد ، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨-١٩٧٥ ، مكتبة السائح ، طرابلس ٢٠٠٥ .
- ١١- ماجد ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ (التآليف - الثقة - الاستقالة) ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- ١٢- مالك حسن ابي صعب ، النساء المناضلات في امة هشة ، ط١ ، منشورات جامعة سيراكيوز ، نيويورك ، ٢٠١٠ .
- ١٣- محمد حسن خليفه ، العلاقات اللبنانية - السورية بين الاقتصاد والسياسة ، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ٢٠١١ .
- ١٤- نزار الزين ، جبل عامل في ربع قرن ١٩١٣-١٩٣٨ ، مطبعة الوفاق ، صيدا ١٩٣٨ .
- ١٥- وليد عوض ، اصحاب الفخامة رؤساء لبنان ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- ١٦- يوسف الحكيم ، بيروت ولبنان في عهد ال عثمان ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٤ .
- رابعا : اليحوث:
- ١- احمد حسين عبد ، نوار حسين مصطفى ، النشاط التجاري الفرنسي في القدس ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، العدد ١٥ ، مج٥ ، ٢٠١٣ .
- ٢- الياس صالح ، اثار الحقب في لاذقية العرب ، مجلة التراث العربي ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٣ .
- ٣- بطرس لبكي ، الاوضاع الاقتصادية في لبنان خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد ٨٨ ، نيسان ٢٠١٤ .

- ١٧- م . م . ن . الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (٣) المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣ .
- ١٨- البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤ ، مج ١ ، (١٩٢٦-١٩٦٦) ، اعداد وتحقيق يوسف قزما خوري ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

ثانيا : الرسائل والاطاريح

- ١- حسين حمد عبد الله الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - ابن رشد - (جامعة بغداد) ، ١٩٩٠ .
- ٢- قاسم رضا مقبل ، مواقف صيدا الوطنية والقومية بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٣ ، رسالة ماجستير ، بيروت ، ١٩٨٩ .
- ٣- هاني عبيد زيباري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب (جامعة البصرة) ، ٢٠٠٥ .

ثالثا : الكتب:

- ١- الياس البواري ، تاريخ الحركة النقابية والعمالية في لبنان ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٢- بدر الدين السباعي ، اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا ١٨٥٠ - ١٩٥٨ ، دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٦٧ .
- ٣- خضير مظلوم فرحان البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، مطبعة الضياء ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٩ .
- ٤- صالح كولن ، سلاطين الدولة العثمانية ، مطبعة بروج ، (د . م) ، ٢٠١٣ .
- ٥- طليح كمال حمدان ، تطور البنية المجتمعية في الجنوب اللبناني بين ١٩٤٣-١٩٧٥ ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- ٦- عدنان فحص ، الإمام موسى الصدر السيرة والفكر ١٩٦٩-١٩٧٥ ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٤- فؤاد المقدم، شهادتي، المدين، ٢٣ ايار ٢٠١٨
www.almodon.com.

٥- قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات
www.almaany.com

٦- كلمة رئيس مجلس النواب اللبناني (نبيه بري) في
مهرجان التبغ السنوي في ١٣ اب ١٩٩٩ .
www.nabihberry.com

٧- محمد همام زيادة، تاريخ التبغ في سوريا، جريدة صور،
حزيران ٢٠١٨

www.suwar-magazine.org

٨- هاني فحص، لحظات من سيرة انتفاضة التبغ (الجزء
الثاني)، النهار(ارشيف)، ٢٦ تشرين الاول ٢٠١٨.
www.annahar.com

٩- وليد ضو، الحركة النقابية والعمالية في لبنان تاريخ من
النضالات والانتصارات، الحوار المتمدن، العدد
٦٢٠٦، ٢٠ نيسان ٢٠١٩ .

www.ahewar.org

٤- حسين بعلبكي، من نضال مزارعي التبغ في الجنوب
(انتفاضة اهالي عيترون ١٩٦٨)، مجلة بدايات، العدد
١١، ١ نيسان ٢٠١٥ .

٥- مصطفى بزي، زراعة التبغ في لبنان، مجلة العرفان،
العددان (١ و ٢)، المجلد ٧٩، ١٩٩٥ .

خامسا : الصحف :

١- الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد ٣٤٨٨، ١٣
ايلول ١٩٣٧ .

٢- الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد ٣٨٤٨، ١ كانون
الثاني ١٩٤١ .

٣- جريدة الديار، العدد ١٠٩٩، ٢٧ حزيران ١٩٤٦

٤- جريدة الديار، العدد ١١٠١، ٢٩ حزيران ١٩٤٦

٥- جريدة لسان الحال، العدد ١٠٠٢٢، ٣ ايار
١٩٢٧ .

٦- جريدة النداء، العدد ٢٦٥٧، ٢٩ كانون الثاني
١٩٧١ .

٧- جريدة النهار، العدد ٧٨٦، ٦ نيسان ١٩٣٦ .

٨- جريدة النهار، العدد ٧٩٣، ١٥ نيسان ١٩٣٦ .

٩- جريدة النهار، العدد ٧٩٤، ١٦ نيسان ١٩٣٦ .

١٠- جريدة النهار، العدد ٧٩٦، ١٨ نيسان ١٩٣٦ .

١١- جريدة النهار، العدد ١١٦٤٣، ١٣ كانون الثاني
١٩٧٣ .

سادسا : شبكة المعلومات الانترنت:

١- احمد خواجه، كيف ساهم التبغ في تشكيل الذاكرة
الجمعية لجنوب لبنان، مجلة صوت فلسطين
www.ultrasawt.com

٢- احمد العاروري، بعض من تاريخ تبغ جبل عامل، ٤
ايلول ٢٠١٨ . www.babelwad.com

٣- الموقع الرسمي للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش)
الجمهورية العربية السورية)،
www.casi.gov